

المؤرخ الألماني ليبولد فون رانكة ودوره في تجديد الكتابة التاريخية خلال القرن التاسع عشر

The German historian Leopold von Ranke and his role in renewing historical writing during the nineteenth century

فرحاني عادل¹،* ، فرحاني طارق عزيز²

¹ المركز الجامعي سي الحواس بركة، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية /المسيلة (الجزائر) adel.farhani@cu-
barika.dz

² المركز الجامعي سي الحواس بركة، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية /المسيلة (الجزائر)،
farhani.tarekaziz@cu-barika.dz

تاريخ القبول: 2025/02/13

تاريخ الإستلام: 2024 / 01 /08

ملخص:

تتطرق هذه الدراسة إلى التعريف بشخصية المؤرخ الألماني ليبولد فون رانكة (1795-1886) أحد رواد الفكر التاريخي الأوروبي، مع تسليط الضوء على دوره في تأسيس المدرسة الوضعية «الوثائقية» ومساهمته في تجديد منهج الكتابة التاريخية خلال القرن التاسع عشر ميلادي والإشارة لأهم الانتقادات التي وجهت له خصوصا من طرف رواد التاريخ الجديد ومدرسة الحوليات الفرنسية في القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية: ليبولد فون رانكة؛ المدرسة الوضعية؛ المنهج؛ الكتابة التاريخية؛ الوثيقة.

Abstract:

This study addresses the personality of the German historian Leopold von Ranke (1795-1886), one of the pioneers of European historical thought, while highlighting his role in establishing the “documentary” positivist school and his contribution to renewing the method of historical writing during the nineteenth century AD, and pointing out the most important criticisms that were directed. Especially by the pioneers of the new history and the French Annales School in the twentieth century

Keywords: Leopold von Ranke; the positivist school; Method; historical writing; document.

١. مقدمة:

شهد الفكر التاريخي الأوروبي منذ بداية القرن التاسع عشر ميلادي الكثير من التحولات والتغيرات التي مست ميدان الدراسات التاريخية والتي امتدت على نحو أربعة قرون، برز خلالها العديد من المؤرخين الذين ساهموا في إثراء علم التاريخ في مختلف جوانبه خصوصاً المنهجي والفلسفي منه، انبثقت عنها مجموعة من المدارس التاريخية الحديثة التي ارتبط مجملها بسياقات معرفية وإيديولوجية متنوعة، حاول روادها الإلمام بشتى الأفكار المنهجية المستجدة التي تم التنظير لها والعمل على توظيفها في الكتابة التاريخية.

من بين هؤلاء المؤرخين نجد المؤرخ الألماني "ليوبولد فون رانكة" الذي يعتبر من المؤرخين الذين ساهموا في تجديد الكتابة التاريخية وفق أسس منهجية وعلمية، حيث امتد نشاطه لتأسيس مدرسة تاريخية نموذجية خلال القرن 19 ميلادي عرفت بالمدرسة الوضعية احتوت على أفكاره المنهجية التي كان لها انتشار غير محدود في أنحاء العالم وأصبح الكثير من المؤرخين والباحثين يطبقون مبادئها وقواعدها في كتاباتهم العلمية التاريخية.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية: فيما تمثلت جهود واسهامات المؤرخ الألماني ليوبولد فون رانكة في تجديد الكتابة التاريخية خلال القرن التاسع عشر؟

أولاً: التعريف بشخصية المؤرخ ليوبولد فون رانكة (1795-1886)

ولد المؤرخ ليوبولد فون رانكة بتاريخ 21 ديسمبر 1795، في بلدة فيهي بمقاطعة "تورينجن" بمملكة سكسونيا (جداوي، أكتوبر 2020، صفحة 06)؛ تلقى تعليمه الأول بمدينة "دوموندروف"، ليلتحق سنة 1814 بجامعة ليزيغ لدراسة اللاهوت وعلم الفيلولوجيا أين تخرج منها وأصبح أستاذ المادة التاريخ بثانوية فرانكفورت خلال الفترة 1817-1825 (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 214)، التحق بعد ذلك بجامعة برلين للدراسات القديمة و عين أستاذ بها سنة 1825 م (جداوي، أكتوبر 2020، صفحة 06). ليتم انتخابه بعد ذلك في برلمان فرانكفورت سنة 1848 م (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 215).

والجدير بالذكر أن رانكة كان عميق الإيمان بالمسيحية على المذهب "اللوثيري (البروتستانتي)، كما كان مثاليا على مذهب "فيخته" متأثراً باتجاه هردر (الملاح، 2007، صفحة 301). الذي يدعوا للاعتراف بالجانب الإنساني والبشري في التاريخ، وفكرة التطور العضوي للجماعات، وكذلك بأهمية العامل الفردي في توجيه الأحداث؛ في المقابل أنكر استخدام التاريخ للموعظة والعبرة مؤكداً على أن التاريخ ينبغي أن يدرس لذاته لا كوسيلة للتعليم والتهديب (مؤنس، 1984، الصفحات 76-77).

بدأ اهتمام فون رانكة بالتاريخ عند دراسته للأدب الكلاسيكي ولآراء المدرسة الرومانسية فضلاً عن قراءاته لأعمال نيهر، أما انطلاقته الرسمية كمتخصص في حقل الدراسات التاريخية فكانت مرتبطة خلال عمله للكشف عن التناقض الكبير بين ما رددته المصادر المعاصرة عن تاريخ إيطاليا في القرن الخامس عشر (بارنز، 1984، صفحة 56)، ليتوج مساره العلمي بنشر أول أعماله التاريخية سنة 1821 الموسوم بتاريخ الشعوب الرومانية والجرمانية 1494-1535، وبرز جزء في هذا الكتاب الملحق الذي عنوانه باسم نقد كتاب التاريخ في العصر الحديث و فيه تناول تحليل المصادر الخاصة بالفترة التي كتب عنها و نقدها نقداً جوهرياً باطنياً خلاف النقد الظاهري الذي قام به (بارنز، 1984، صفحة 56)، ما جعله يكون مثالا للنزاهة والعدالة والريادة في التأكيد على الوصول إلى الحقيقة العارية دون أي التواء (رستم، 2015، صفحة 432). وأهم ما تميز به رانكة ودعا إليه قوله: "ينبغي قبل كل شيء معرفة الأحداث والأحوال الماضية كما كانت بالضبط". ودفعه هذا الاهتمام بمخلفات الماضي من وثائق رسمية وسجلات الحكومات والكنائس والمذكرات الشخصية (جداوي، أكتوبر 2020). في هذا السياق يرى المؤرخ حسين مؤنس أن اهتمام رانكة بالوثائق أكسبه مكانة كبيرة في تاريخ علم التاريخ نظراً للمنهج الدقيق الذي وضعه لتنظيمها ودراستها، فكانت بمثابة خارطة طريق أدت به لتأسيس اللجنة التاريخية في أكاديمية بافاريا للعلوم التي قامت بنشر الوثائق العامة ووثائق الدولة والمدونات والخطابات (مؤنس، 1984).

وبعبارة أخرى فإن رانكة قدم خدمة كبير لمنهج البحث التاريخي وذلك بإصراره على إلزام جمهور المؤرخين على عدم الوقوف عند حد استخدام المصادر المعاصرة للفترة التاريخية المبحوث فيها بل وجب عليهم الإحاطة التامة بمؤلفي هذه المصادر لتقصي موضوعية كتاباتهم ومعرفة مختلف ظروفهم أثناء سردهم للأحداث (بارنز، 1984، صفحة 65).

إلى جانب ذلك أنشأ رانكة المجلة التاريخية السياسية، فكانت من طلائع الدوريات التاريخية التي قامت ولا زالت تقوم بالدور الذي تعرفه في ميدان الأبحاث التاريخية (مؤنس، 1984، صفحة 79)، حيث أكد من خلالها على الالتزام بالموضوعية التاريخية التي سماها بالموضوعية الصارمة، ونظر أيضا للتاريخ على أنه سلسلة من الأحداث المتعاقبة وأن هذه الأحداث تختلف عن بعضها إلا أن لكل منها علاقة بالأخرى وكل ظاهرة انعكاس للأخرى (جداوي، أكتوبر 2020، صفحة 06).

هذا وترك ليبولد رانكة العديد من الإسهامات التاريخية قبل وفاته في ماي 1886 م ببرلين تمثلت في:

- أمراء وشعوب أوروبا الجنوبية في القرنين السادس والسابع عشر
- حوليات الإمبراطورية الألمانية تحت حكم أسرة ساكس
- الثورة الصربية
- المؤامرة ضد البندقية
- تاريخ الشعر الإيطالي
- تاريخ ألمانيا في عهد الإصلاح الديني
- التاريخ البروسي
- تاريخ فرنسا في القرنين السادس والسابع عشر
- تاريخ إنجلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر
- نقد المؤرخين المحدثين
- التاريخ الروماني والجرماني (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 217).

لقد سلط رانكة على هذا الدرب أضواء ساطعة أنارت عمل المؤرخين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، وذلك برسم المعالم الرئيسية للمنهج التاريخي وضبط قواعده وتدريبه بطريقة السيمنار، الشيء الذي جعل من المؤرخة الأمريكية "كارولين هوفيرل" تقول عنه: "ربما يكون رانكة هو المؤرخ الأكثر تأثيرا فيما يتصل بالتطور الذي حصل في صناعة المؤرخ، على النحو الذي ظهرت به في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية القرن التاسع عشر (حبيدة، 2012، صفحة 34).

وكان اهتمام رانكة بالوثائق الرسمية ومكتبات الدول سببا في اهتمامه الشديد بالتاريخ السياسي والعسكري، فلم ينتبه كثيرا إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية وقد وجه معظم اهتمامه إلى قيام النظم السياسية الأوروبية وما كان يقوم بينها من صراع (مؤنس، 1984، صفحة 78).

وحسب وجهه كوثراني فإنه ينبغي التمييز في فكر رانكة بين المنهج والفلسفة، فمنهجيا يدعوا إلى الفصل بين الذات والموضوع والتعامل مع الوثائق بحياد، حيث تنحصر مهمته في ملاحظة الوقائع بدقة وتجنب إقحام الأخلاقيات أو التزيين والتزويق، كما تقتضي إبراز الحقيقة التاريخية وحدها وأدائها بالاعتماد على الوثائق وتحققها؛ أما فلسفيا فكان رانكة وضعايا بمعنى أنه يؤمن بإيديولوجية التقدم وينمنم وجهه إلى المستقبل معتقدا أن القادم حتميا أفضل مما مضى (الطاهري، يناير 2021، صفحة 13).

فكانت لكل هذه الأفكار التي طرحها ليبولد فون رانكة ومنهجه في تجديد علم التاريخ أن جعلت منه نجما ساطعا في حقل الدراسات التاريخية، إذ تميز على الكثير من مؤسسي علم التاريخ على غرار عبد الرحمان بن خلدون (خلدون، 2020، صفحة 16). وذلك لعدة اعتبارات ربطها المؤرخ عبد الله العروي بمجموع العوامل والظروف السائدة بالمؤرخين، كان من بينها وجود المكتبات ومخازن الرائد والمتاحف، والتي كانت في وقت بن خلدون نادرة جعلته يضطر إلى استخدام وخلق

الوثائق الرائدة بالرواية الشفوية والملاحظات الشخصية على عكس رانكة الذي عاش في منطقة تتوفر فيها الرائد في مجموعات متصلة ومنسقة كبرلين في ظل الدولة البروسية، أو روما في ظل البابوية، ويضيف العروبي أن خلال تصفح أي كتاب من كتب المنهجيات لرانكة نجد أن القواعد المسطرة فيها بديهية و أنها طبقت بالفعل، جليا أو ضمنا عند أهل الحديث و عند ابن خلدون، إلا فيما يستلزم استعمال وسائل وتقنيات لم تكن في متناولهم (العروبي، 2005، صفحة 117). ومجمل القول أن ليبولد فون رانكة تميز بشخصيته وحماسه ونشاطه ودأبه على العمل فاتح عصر جديد في تاريخ التاريخ، فقد نقل التاريخ من ميادين الآداب والفلسفة والتأملات إلى ميدان خاص به فتقررت بذلك مكانته بصورة نهائية واتضحت حدوده ومناهجه وأهدافه وفائدته وأصبحت الجامعات تخصص له كرسي وأنشئت دور المحفوظات ورتبت فيها الوثائق وضعت تحت تصرف الباحثين، وقد بلغ من تقدير الناس لعمل رانكة وجهوده، إذ وصفه اللورد اكترون أستاذ التاريخ الإنجليزي " بأنه كولومبس العلم التاريخي " (مؤنس، 1984، صفحة 80). نظرا لجهوده في تجديد الكتابة التاريخية ومساهمته في التأثير على نخبة من المؤرخين من بينهم تيودور مومسن، فوستال دوكلانج، أرندست رينان، أرندست لافيس، في تبني نفس الأفكار التي أرسى معالمها ضمن مدرسة اتخذت من الوضعية أو الوثائقية تسمية لها (التيوموي، 2013، الصفحات 83-84).

ثانيا: دور المؤرخ ليبولد فون رانكة في تأسيس المدرسة الألمانية الوضعية خلال القرن التاسع عشر

ظهرت المدرسة التاريخية الوضعية ابتداء من القرن 19 بأوروبا (رستم، 2015، الصفحات 43-45)، تحديدا بألمانيا التي كانت بمثابة المختبر والمنطلق الرئيسي لانتشار أفكارها في أرجاء القارة الأوروبية (التيوموي، 2013، صفحة 83)، حيث ارتبطت تسميتها بالسياق المعرفي الذي جاءت به المدرسة الوضعية التي تعود فكرة تأسيسها للفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي أغوست كونت " (كوثراني، 2012، صفحة 159) الذي اتخذ من العامل الثقافي محركا أساسيا للتاريخ البشري وجعل منه قاعدة رئيسية في نظريته للمجتمعات الإنسانية والفروع المعرفية التي يرى أنها تمر بثلاث مراحل رئيسية تتمثل في (التيوموي، 2013، صفحة 87):

المرحلة اللاهوتية أو الوهمية المتمثلة في الشغف بالمسائل التي لا حل لها أي بالمعارف المطلقة واعتبار كل الظواهر نتاج التدخل المباشر والمتواصل لعناصر ما بعد الطبيعة.

المرحلة الميتافيزيقية: وهذه المرحلة هي نوع من المرض الذهني إذ تقع الاستعاضة عن العناصر ما بعد الطبيعة بقوى غامضة وبكيانات قادرة على تفرز بنفسها كل الظواهر.

المرحلة الوضعية: وهي مرحلة العلم وفيها يتخلى الإنسان عن البحث عن المطلق وعن أصل الكون ومصيره ويعتبر أن دوره يقتصر على تحديد القوانين التي تيسر الظواهر الطبيعية بالاعتماد على التجربة، وذلك أن العقل البشري لا يحقق ذاته إلا بالوضعية والعلوم الملموسة هي المصدر الوحيد للمعارف الصحيحة أما الفلسفة والتنظيرات واختراع المفاهيم المجردة فهي أشياء لا فائدة ترجى منها (بن موسى و شوبوب، جانفي 2021، الصفحات 347-348).

وتطبيقا لذلك اتخذ رانكة منهج العلوم الطبيعية كمثال يحتذى به في الدراسات التاريخية بدعوى أنه المسلك الوحيد الذي يضمن موضوعية المعرفة وإثبات العلاقات التي تربط الوقائع والأحداث في الزمن (طحطح، 2012، صفحة 73)، فأحدثت أفكار هذه المدرسة في ذهن الأوروبي ما يشبه الزلزال العنيف والعميق المدى وثورة حقيقة في كل الميادين تقريبا. وكان لا بد أن يكون للتاريخ نصيب من هذه الثورة، فانتقل من نطاق الهوايات أو الآداب إلى نطاق العلوم ذات الأصول والمناهج (مؤنس، 1984، صفحة 74). أدت به في الأخير إلى خضوعه لهيمنة هذا الاتجاه الوضعي POSITIVISTE (التيوموي، 2013، صفحة 83).

لقد كان هم هذه المدرسة هو الوصول إلى معرفة الحوادث وكيفية حدوثها ومن أجل ذلك عملت على تأسيس النقد والتمحيص الدقيق للوثائق المكتوبة، فكان عمل هذه المدرسة إحياء الأحداث التاريخية من جديد (الحسناوي، 2016، صفحة 68). حيث أعلن ليبولد فون رانكة أن دراسة التاريخ تتم فقط بالاعتماد على الوثائق الرسمية المكتوبة، وبالتركيز

على الوقائع وتحقيقها، فمهمة المؤرخ الرئيسية هي تجميع الوثائق وصيانتها وحفظها في دور الأرشيف واستغلالها بكل تجرد وحياد (بدوي، 1981، صفحة 39).

هذا وقد تميزت المدرسة الوضعية الأوروبية عن التوجهات الفكرية التي أعقبت هذا العصر (القرن 19م) بمختلف أطرافها، مثل المقاربة الذاتية للحركة الليبرالية التي كانت استجابة لمستجدات القرن التاسع عشر بأوروبا وتعبيراً عن التوجهات السياسية والاجتماعية والفكرية للنخب الأوروبية، التي تميزت بانتشار الوعي بالحرية والمطالبة بضرورة المشاركة السياسية، مع رفض العنف ومعاداة الانقلاب والثورات (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 208).

لتنشر بعد ذلك أفكار المدرسة الوضعية بفرنسا إذ نشأت بها مدرسة الوثائق "école des chartes" التي ستؤدي دوراً رئيساً في انطلاقة التاريخ الأوروبي على يد كبار المؤرخين الفرنسيين على امتداد القرن التاسع عشر، أمثال بنيامين جيرار "Gerard"، وأوغست مولينييه "A. Molinier" وجوليات هاف "J. Haver" وفق هذه القواعد التي تدعوا إلى استخدام المنهج النقدي في التعامل مع الوثائق والمصادر الأولية، والعناية الفائقة بنقد وثائق العصور الوسطى، والإحاطة بأسس العلوم الموصلة والمساعدة لعلم التاريخ كعلم الدبلوماسية، وعلم السفراستيك وفن الباليوجرافيا وغير ذلك لفهم المراجع الأولية ونقدها نقداً علمياً ثابتاً (رستم، 2015، صفحة 43).

وكان أن امتد تأثير هذا المنهج النقدي في استخدام الوثائق التاريخية إلى أمريكا وبريطانيا والبلدان الأوروبية الأخرى (بارنز، 1984، صفحة 63). كما لم تجار المدرسة الوضعية التناول الإيديولوجي للتيارات الملتزمة ذات المفاهيم الفلسفية في معالجة التاريخ، وفسرت تطوراتها من خلال عامل رئيسي ووفق نمط واحد وبنظرة مسبقة لسيطرة البشرية، ورأت وقائع التاريخ من خلال اقتناعاتها، وصاغت إشكاليات التاريخ اعتماداً على قراءة انتقائية تستخدم أحداث التاريخ لإيجاد براهين وتفسيرات منطقية لأطروحاتها، وهي بذلك غالباً ما تضحي بالحقيقة في محاولتها إخضاع أحداث التاريخ لقوانين فكرية مماثلة لقواعد العلوم الطبيعية تسمح بتصور التاريخ وتفسير أحداثه تفسيراً منطقياً غالباً ما يستوعب عالم الإنسان بجميع أبعاده (جداوي، أكتوبر 2020، صفحة 04)، مستهدفة من ذلك تحقيق الموضوعية المطلقة في ميدان التاريخ من خلال تطبيق تقنيات صارمة بخصوص إحصاء المصادر ومعالجة الوثائق بطرق نقدية من حيث أصالتها ومصدرها ومصداقيتها (بن علي، ديسمبر 2020، صفحة 31).

كما دعت إلى اعتماد البحث العلمي في التاريخ واجتناب أي تأمل فلسفي مؤكدة في ذات السياق على تنظيم خطوات منهجية البحث التاريخي وفق قواعد أضحت تشكل ثوابت لا غنى عنها في الحقل التاريخي (الحسناوي، 2016، صفحة 66). وقد ساهمت مجموعة من الظروف والعوامل المحيطة التي جاءت ضمن سياقها المدرسة التاريخية الوضعية بألمانيا في انتشار وتعزيز أفكارها لدى الكثير من المؤرخين في شتى قارات العالم تلخصها فيما يلي:

بروز الحركات القومية التي شهدتها أوروبا خلال القرن 19 م، وتأججها في فرنسا خصوصاً بعد هزيمتها أمام ألمانيا سنة 1870، وفقدانها منطقة الألزاس واللورين ونتيجة لتلك الهزيمة أعدت الجمهورية الفرنسية الثالثة العدة لاستعادة هاتين المقاطعتين فلجأت إلى استخدام التاريخ كأداة ناجعة لتحقيق أهدافها، حيث أصبح التاريخ مادة إجبارية في التعليم من الابتدائي إلى الثانوي سنة 1889، ومنذ سنة 1902 أصبح تاريخ فرنسا يدرس في التعليم الثانوي و يغطي كل الفترات التاريخ من القديم إلى المعاصر من أجل رفع معنويات الشعب الفرنسي لاسترجاع ثقته بنفسه بعد نكبة 1870 (التيومومي، 2013، صفحة 86).

كما شهد القرن التاسع عشر ميلادي تقدماً غير مسبوق على مستوى انفصال العلوم على بعضها البعض، وبحثها عن أسباب التخصص وتأكيد الذات التي أدت في الأخير إلى تأسيس العلم واتخاذ سمة الاحتراف وحصلت تحويلات كبيرة داخل الجامعات والأكاديميات والمؤسسات العلمية والمراكز الثقافية (حبيدة، 2012، الصفحات 24-25).

بالإضافة إلى ذلك فقد حققت العلوم الطبيعية قفزة نوعية وعلاقة في ميادين علم الأحياء والكيمياء والعلوم الفيزيائية على يد علماء متميزين مثل داروين وهيربرت سبنسر، كلود برنار، وعاشت أوروبا مع ثمانيات القرن التاسع عشر بداية الثورة الصناعية الثانية وتقدم العلوم والتكنولوجيا القائمة على الكهرباء والمحرك الانفجاري وظهرت السينما والهاتف

والسيارة والطائرة، وبروز نظرية النسبية لصاحبها ألبرت أينشتاين وفرضية الفوتون ونظرية الكوانتا لماكس بلانك، إضافة إلى بروز علم جديد في حقل الدراسات الإنسانية والاجتماعية المعروف بعلم الاجتماع على يد مجموعة من العلماء على رأسهم أوغست كونت وإيميل دوركايم.

تدعمت فرنسا وألمانيا بفكرة ضرورة صيانة التراث التاريخي وأصبحت الدولة ترعى المؤرخين ومن يدور في فلهم من موثقين ومتفقي المواقع الأثرية ونظار المكتبات والمتاحف وأصبحوا موظفين برواتب مستقرة وذلك للتفرغ التام لدى المختصين للمهنة (التيومي، 2013، صفحة 85).

صدر المجلد التاريخي سنة 1876 وكتاب مدخل إلى الدراسات التاريخية سنة 1898 واللذين ساهما في انتشار والترويج للمبادئ والأسس التي جاءت بها المدرسة الوضعية ومنهجها في دراسة الوثائق وكيفية توظيفها في الدراسات والأبحاث التاريخية (حبيدة، 2012، الصفحات 25-26).

وإلى جانب هذه الظروف يضيف المؤرخ ناصر الدين سعيدوني مجموعة من العوامل التي ساهمت في انبعث المدرسة التاريخية الوضعية نوجز ذكرها في النقاط الآتية:

تطور البحث الأكاديمي في المؤسسات العلمية الأوروبية تحديداً بألمانيا وفرنسا الشيء الذي ساعد في إحداث نقلة نوعية في البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية عموماً والتاريخ خصوصاً.

تشجيع الدول الأوروبية ورعاية حكومتها للبحث التاريخي مما ساع على انبعث مؤسسات وجمعيات ساهمت في الحفاظ على الموروث التاريخي وانتشاره بين أفراد المجتمع.

توافر المادة التاريخية الأولية بمختلف أنواعها وأصنافها وأماكن وجودها مما ساهم في تسهيل عمل المؤرخين بالتمعق في البحث التاريخي من مختلف جوانبه والإلمام بمصادره

تطور العلوم المساعدة لعلم التاريخ واستقلالها بمنهجها العلمية كالأثار والمسكوكات والأعراق البشرية والأنساب والديبلوماتيك واللسانيات وغيرها (سعيدوني، ديسمبر 2018، الصفحات 210-213).

ثالثاً: منهج تجديد الكتابة التاريخية عند المؤرخ ليبولد فون رانكة.

شكل القرن التاسع عشر قرن التاريخ، خصوصاً بعد تحرره من اللاهوت ومن الفلسفة وبزوغ نمط جديد من الكتابة التاريخية (طحطح، 2012، صفحة 77)، حيث ارتبط في مضمونه بالسياق الإستمولوجي والمنهجي الذي دعت له المدرسة الوضعية الألمانية في حقل الدراسات التاريخية (حبيدة، 2012، صفحة 35).

فأصبحت من خلاله الممارسة التاريخية أكثر احترافية ومهنية لها طرقها وأساليبها الخاصة، إذ اعتبر مؤرخو المدرسة المنهجية أنفسهم أقرب من أي وقت مضى لعلماء الطبيعة مدشنيين بذلك قطيعة نهائية مع الأدب والفلسفة التي أصبحت بدورها تتكون في إطار تخصصي خاص بها، وتحول التاريخ بذلك إلى تبني أشكال جديدة اتخذت من الوثائق قاعدة أساسية في التدوين التاريخي وتقصي حقائقه (طحطح، 2012، صفحة 79).

فصار التاريخ بذلك يفهم فهما واقعياً من منطلق الفعل المادي، وتعاقب الإرادة البشرية، وفي محطة ثانية ابتعد الفهم التاريخي عن تفادي الخوض في المطارحات النظرية (حبيدة، 2012، صفحة 27). إذ عوض المؤرخ خلال القرن التاسع عشر السؤال الفلسفي حول معنى التاريخ كون أن هذا الأخير يجد التطور باتجاه عظمة الدولة وحرية الفرد، وارتقاء الأخلاق والآداب والفنون بسؤال علمي ملموس حول سير التاريخ وتطور الأمور في تفاصيلها ودقائقها بتقديم الحجة والدليل (حبيدة، 2012، صفحة 28).

من جانب آخر تبنت المدرسة الوضعية مقارنة مختلفة عما طبع التوجه الموسوعي الشامل القائم على التوسع في المعارف الإنسانية والذي يعتبر أن التاريخ حصيلة الاكتساب المستمر للمعرفة والمصدر المفضل لها، والمرأة التي يتجلى فيها انتصار العقل، ويرى أن التاريخ يجب أن يكون القاعدة الأولى لتقدم الجنس البشري في سائر مناحي الحياة لتأكيد هذا التقدم (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 208).

ووفقا لهذه التصورات الجديدة والقفزة المعرفية التي مست الكتابة التاريخية فقد دعا المؤرخ ليبولد فون رانكة جمهور المؤرخين المعاصرين له بضرورة الالتزام بتطبيق القواعد المنهجية الصارمة التي تهدف إلى الوقوف في وجه التصور الفلسفي باعتباره ينطلق من العام لفهم الخاص، ويقزم دور الافراد والأحداث في مسار التاريخ، مما جعله يؤكد على ضرورة الاهتمام بكل ما هو خاص بهدف الارتقاء نحو العام بهدوء وثبات، من خلال تسليط الضوء على المنحى الخاص ورصد مميزات كل حقبة، والكشف عن الفرق بينها (حبيدة، 2012، صفحة 37).

بناء على ذلك أسس ليبولد رانكة، أحكامه على الوثيقة الملموسة كونها الوسيلة الوحيدة التي يصل من خلالها المؤرخ إلى الحقائق التاريخية، باعتباره مركزية في عمل المؤرخ. فهي المادة الخام التي يسعى المؤلف من خلالها إلى استعادة ما صدر عن الناس في الماضي من أقوال وأفعال واسترجاع ما ولى عبر اقتفاء ما خلفوه من آثار (طحطح، 2012، صفحة 73).

- كما مرحلة الكشف عن الوثائق، والتي لا تأتي حسب "لانغوا" و"سينيوبوس" إلا بالمعاينة المباشرة للوقائع التاريخية أو شهادات شفوية للمشاركين أو المعاصرين لها، أو عن طرق الوثائق المحفوظة في دور الأرشيف والمكتبات.

- المرحلة الثانية تتعلق بإنتاج المعرفة التاريخية، فالمنظور الوضعاني يربط كتابة التاريخ بتوفر الوثائق وبمدى صدقيتها، مع التشديد على نسبية المعرفة التاريخية التي لا يمكن أن نقر مطمئنين بيقينيها إلا إذا تمكنا من تجميع شواهد كثيرة ومن مصادر متفرقة تتفق حول واقعة معينة، فحينها يمكن القول بأن هذه الواقعة قد حدثت بالفعل.

- المرحلة الثالثة: تهتم بالنقد التاريخي أو استثمار الوثائق فعلى اعتبار أن الوثيقة مادة أولية فلا بد أن تخضع لعملية النقد قبل استغلالها وفق قواعد علمية جد صارمة (البدرابي، ديسمبر 2020، صفحة 201). هذا وقد اتجه ليبولد رانكة إلى تطبيق طرق جديدة في التحليل والنقد أدخلت التاريخ في مرحلة الممارسة الاحترافية المرتبطة بالتجريب باستخدام الوثائق وأدوات تفحص النصوص والتأكد من صحتها وإخضاعها للنقد والتحليل بغية إدراك سير التاريخ وليس التناظر في منجاء (حبيدة، 2012، صفحة 28).

فعمل على تجاوز تلك الكتابات تشكل أداة مهمة في عمل المؤرخ والوسيلة التي تطلعه على الماضي والحجة على أن التاريخ علم فالكشف عن الوثائق يعني معرفة الحقائق التاريخية (بدوي، 1981، صفحة 05) ووفقا لذلك فقد حدد المؤرخ رانكة علاقة المؤرخ بالوثيقة بناء على ثلاثة مراحل تتمثل في:

التاريخية ذات الأسلوب الأدبي والسياق الرومانسي والعرض الروائي والمفهوم الفلسفي والهدف الإيديولوجي (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 209).

ونظرا لأهمية الوثائق المكتوبة عند المؤرخ ليبولد رانكة فقد اعتمد على قواعد جد صارمة لاستغلالها وتوظيفها في الكتابة التاريخية تمثلت في:

- البحث عن الوثائق وتصنيفها.
- النقد الداخلي والخارجي للوثائق.
- مرحلة التصنيف والترتيب المنهجي للمعلومات التي تناولتها الوثيقة.
- استخراج الحقائق التاريخية من الوثائق والمصادر التاريخية (بدوي، 1981، صفحة 05).
- كما تبنى ليبولد رانكة خلال تعامله مع الوثائق التي استند اليها في كتابته أبحاثه التاريخية مجموعة من الأسس تقتضي التحقق أولا من الوقائع ثم استخلاص النتائج منها بعد القيام بجمعها وتنظيمها وتوزيعها وترتيبها وفرز الملائم منها من خلال التساؤلات التي دفعته للاحتفاظ بنوع من الوثائق وترك الأخرى (طحطح، 2012، صفحة 75). بناءً على الخطوات التالية:

- التحقق من الوثائق وتحليلها ونقدها.
- التحقق من الأحداث وعرضها بطريقة كرونولوجية.

- اجتناب الحكم على الماضي والاقتصار على وصف الواقعة التاريخية كما هي.
 - نفي العلاقة بين الذات العارفة أي المؤرخ من جهة وموضوع المعرفة أي الواقعة من جهة ثانية.
 - التاريخ موجود لذاته موضوعيا وفهمه ميسر بصفة موضوعية وحيادية، انطلاقا من وثائق كافية لبناء سرد بعيد عن كل تأويل، ومن دون إصدار أحكام أو استخلاص عبر (حبيدة، 2012، صفحة 37).
 فكانت لهذه الأسس التي جاء بها المؤرخ ليبولد فون رانكة أهمية كبيرة بالنسبة للمنهج التاريخي والتي تكمن في وضع مبادئ النقد الخاص بمادة الوثيقة وإصرارها على خروج المعالجة الموضوعية الكاملة للماضي (طحطح، 2012، صفحة 75).

أما فيما يتعلق بمهمة المؤرخ وفقا للمذهب الرانكي فإنها تقتضي ضرورة العمل على فصل ذاته عن موضوع البحث، بحيث تنحصر مهمته في ملاحظة الوقائع بدقة وتجنب إقحام الأخلاقيات أو التزيين أو التزييق، كما تقتضي إبراز الحقيقة التاريخية وحدها دون سواها (كوثراني، 2012، صفحة 165).

من هذا المنظور يظهر المؤرخ محللا للوثائق بطريقة نقدية وترتيبها في ملفات وتحليلها لاستنباط ما يمكن استنباطه من نتائج حتى يبلغ في مرحلة ثانية مستوى التركيب سواء في شقه الجزئي إذا تعلق الأمر ببحث مونوغرافي، أو في شقه الشامل عندما يعانق البحث مجالا جغرافيا عريضا قوميا أو قاريا (حبيدة، 2012، صفحة 49).
 وبالتالي فإنه لا يحق للمؤرخ أن يحكم على الماضي كما ليس من حقه إصدار أحكام قيمية وأخلاقية استحسنانا أو استهجانا، فالمطلوب منه دراسة الوثائق وإظهار الحقيقة التاريخية الموضوعية، وقد يخفق المؤرخ في هذه المهمة إذا تملكه التحيز الحزبي أو البغض لبعض الأشخاص ومجاراة البعض الآخر، وحتى إذا الغى وثيقة واحدة أو زورها فإنه يكون قد أهمل واجبه الأسى و تسبب في انحطاط المعرفة التاريخية وإفلاسها، لدوافع فكرية أو سياسية أو دينية منافية للواقع التاريخي، وكذلك الأمر إذا انجر وراء الخيال وانساق إلى التأثيرات الرومانسية أو تأثر بأفكار فلسفية (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 217).

كما ارتبطت الكتابة التاريخية عند ليبولد فون رانكة بنظريته التي تنادي بأن لكل أمة أو عصر مجموعة من الأفكار التي تسودها والتي سماها رانكة روح العصر، إضافة إلى العقيدة القائلة بأن المؤرخ ينبغي عليه أن ينظر للماضي خلوا من فكر الحاضر يعني أنه لا يصح أن ينظر إلى الماضي بمنظار الحاضر، وإنما على أن يقص أحداث الماضي كما حدثت بالفعل (بارنز، 1984، صفحة 56).

وقد ترتب عن هذا الحس النقدي الجديد الذي أخضع الماضي للفحص والتنقيب وأفرز مجموعة من النتائج لخصها المؤرخ "محمد حبيدة" في النقاط الآتية:

- تجاوز "التاريخ الأخلاقي" الذي يمتدح الفضائل ويذم الرذائل، على النحو الذي كتب به الرهبان في الإطراء والتبجيل وتعداد الخصال الحميدة والأخلاق الفاضلة.
- اتساع التدوين التاريخي السياسي على حساب التدوين الديني، وذلك "بإحلال الحدث السياسي ومسؤولية الحكام محل المشيئة الإلهية وتدخل القديسين.
- تراجع فكرة "العصر الذهبي القائل بأن الماضي أحسن من الحاضر" التي سادت في كل المجتمعات قبل العصر الحديث، والتي كانت تنطوي على تصور ديني اتخذ فهم الأمور معنى عكسيا كون أن حياة الإنسان كانت في الماضي أسوأ مما هي عليه في الحاضر، وأن مجرى التاريخ يسير نحو "الارتقاء والتحسن" (حبيدة، 2012، صفحة 33).

وهكذا تم وضع أسس المدرسة الوضعية العلمية الحديثة على يد ليبولد فون رانكة ومنذ أيامه صار علم التاريخ قدما في تطبيق المناهج الناقدة وتطويرها بعد أن شاع تداولها على يد مجموعة متزايدة من علماء التاريخ، ويرجع سر اساع مجال البحث التاريخي على أسس علمية إلى الاخذ المباشر بمنهج فون رانكة، كون تلاميذه حاكوه بطريقة مباشرة من

ناحية ولتطور البحث في البلاد مما هيا السبيل أمام علماء التاريخ أن يتبعوا مناهج رانكة من جهة أخرى (بارنز، 1984، صفحة 57).

وفي هذا السياق يرى المؤرخ "جون توش بأن إدخال المنهجية النقدية للمصادر في هذا الاتجاه السائد في الكتابة التاريخية خلال القرن التاسع عشر كان أهم إنجاز على الإطلاق قدمه ليبولد فون رانكة (توش، 1994، صفحة 108). الذي دافع عن تاريخ أكثر موضوعية وأقل اصطفاً بالصيغة الأدبية، فمهمة المؤرخ في نظره تطمح لتقديم الحقيقة للقراء من خلال الوثائق وذلك عبر حكاية ما حدث بالفعل، لدرجة أن التاريخ أصبح يعتبر في نفس الوضع الذي فيه علم الجيولوجيا والبالايونطولوجيا فعارض كل التيارات الأدبية الرومانسية والكاثوليكية في كتابة التاريخ التي كانت سائدة من قبل، في المقابل أكد على أهمية الممارسة النقدية و ذلك من خلال عرض الوقائع ونقد المصادر والتعامل معها بصرامة تتلاءم مع فتوحات مفاهيم الوثيقة، فكل مقولة يجب أن تكون مصحوبة بدلائل و بإحالات للمصادر المعتمدة (طحطح، 2012، صفحة 78).

إلى جانب ذلك فقد ترك هذا الأخير أثر واسع على تدريس علم التاريخ، حيث دأب فون رانكة لتأسيس ما يعرف بالسمنار أي حلقات البحث والدرس سنة 1833، مستهدفاً أن يبلغ من التدريس لمادة التاريخ مرحلة علمية تنتشر في أرجاء العالم لا تقتصر على المؤرخين الألمان البارزين فحسب، بل رحب فيها بالدارسين الذين جاءوا من كل انحاء المعمورة للدراسة في تلك الحلقات التي أشرف عليها طوال نصف قرن (بارنز، 1984، صفحة 57).

من ناحية أخرى اتجه فون رانكة لتحديد دور المؤرخ فحصره في مراقبة صحة الأحداث والوقائع بفضل مصادره الوثائقية كما دعاه إلى التزام الحياد وانصياعه كلياً للوقائع، ورأى أن مهنته تنتهي عندما يبين صحة المعلومات، بعد أن يستخرج من النص كل ما فيه (طحطح، 2012، صفحة 79).

كما وضع طريقة منهجية أمام الباحث في التاريخ، حيث جعل عمل المؤرخ يشبه إلى حد كبير عمل قاضي التحقيق من خلال:

-الاستناد إلى المصادر الأصلية المعاصرة للواقعة المدروسة أو القريبة منها زمنياً.

-جمع المعطيات بكل تفاصيلها وإخضاعها للنقد للتأكد من صدقيتها بمقارنتها مع بعضها البعض ليتبين كنهها.

-الاشتغال حول واقعية معينة بطريقة سردية وكرونولوجية، وفي هذا وذاك يكون المؤرخ ملزماً ليكون موضوعياً، مبتعداً ما أمكن عن كل تأويل فلسفي. هذا لأن غايته الأسى لا تكمن في البحث عن القوانين العامة التي تحرك التاريخ، أو عن معنى هذا التاريخ، بل التنقيب في حالة بعينها في مجال جغرافي محدد وسياق زمني مخصص انطلاقاً مما تنتجه الوثائق (حبيدة، 2012، صفحة 49).

والجدير بالإشارة فقد التزم فون رانكة في تعامله مع الوثائق على اعتماد طريقة متدرجة، تبدأ بعمل بسيط حول الوثائق المطبوعة ثم يتوسع في عمله بالبحث في الأرشيفات، ثم في الأخير بالبحث في كل الوثائق المتعلقة بموضوعه بصفة كاملة و بطريقة منهجية، مركزا في ذلك على المادة التاريخية ليستخلص منها مضامينها الموثوق بها لاستعمالها في العرض التاريخي، مستبعداً المزور من الوثائق أو غير الصحيح من الروايات من أجل سلامة المعلومات و الروايات الشفوية المعاصرة و الوثائق الأولية المتوافرة، مؤكداً على أن المعلومات التي تتضمنها الوثائق هي الطريق الصحيح لرصد الواقع التاريخي، و هذا ما جعل الصرامة في تقديم الحقائق التاريخية هي الطابع الأصيل في كتابات ليبولد فون رانكة (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 218).

ووفقاً لذلك فقد تعامل فون رانكة مع التاريخ باعتباره علم الوقائع، فلتشييد التاريخ يكفي البحث عن كل الوقائع التي يجب أن تترتب في مكانها الزمني، كما تتطلب على المؤرخ أن يجمع الحوادث من كل نوع ثم يرتبها ترتيباً زمنياً لكي تكون لديه لوحة جامعة للتطور التاريخي فإذا رتبت كل الوقائع التاريخية فإنه يحصل على وصف لكل تاريخ واستعادة الصور العامة لحضارة ما بكل تفاصيلها وأحداثها (طحطح، 2012، صفحة 16).

في هذا الصدد يرى المؤرخ ناصر الدين سعيدوني بأن رانكة قد التزم في عرضه لأحداث التاريخ أسلوباً يتميز بالوضوح والبساطة رغم إيجازه وجفافه ومظهره الشعري الذي يجعل القارئ ينجذب إليه ولا يمل تفاصيله المتشعبة، وكثرة الأحداث التي يتناولها وتعدد الشخصيات التي يعرض لها بالتفصيل؛ فالسياق التاريخي لدى فون رانكة تتخلله لوحات تاريخية تثير الإعجاب واستردادات قصيرة تعكس روحاً عميقة ترصد أعماق الطبيعة الإنسانية في وحشيتها وقوتها وطبيعتها ونقائها، بحيث يسلط الضوء على المؤامرات الأكثر ظلاماً وغموضاً للرجال الدولة، ويوضح بالعين المجردة الأعمال والتصرفات التي تترتب عليها، فالتاريخ وفق رأي فونكة "مأساة تجري أحداثها دائماً بين عدد محدود من الأشخاص الماهرين المحنكين" مما يستوجب البحث عن الأشخاص الغامضة للأحداث المرتبطة بهم، وهذا ما يتطلب تصحيح وتعديل الأفكار المسلم بها بالبرهنة وإثبات الدليل التاريخي، وكان بذلك يجري التطور المعرفي للتاريخ في عصره، فوجه كتاباته إلى من يهتمون بمجريات الأمور، وغالباً ما يهمل الأحداث المتعارف عليها ويضع للبرهنة على الوقائع التي يشوبها الغموض (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 219).

وإضافة إلى ذلك فقد تميزت منهجية الكتابة التاريخية عند ليبولد فون رانكة ومدرسته الوضعية بمجموعة من الخصائص نذكر من بينها:

- الاهتمام بالوثيقة المكتوبة ونشر العديد من الوثائق المصدية.
- الكتابة بالأسلوب العلمي والتخلي عن الأسلوب الأدبي.
- الحرص على أن تكون روايته رواية موضوعية.
- الحرص على استخدام الأرشيف.
- إثبات صحة الأحداث بالوسائل النقدية.
- ضرورة تقديم المصادر في هوامش البحوث.
- البعد عن النزعة العاطفية الإيديولوجية في كتابته للتاريخ.
- تجنب إطلاق الأحكام المسبقة.
- النفور من التفاصيل التافهة والبحث في التاريخ الشامل أي التاريخ الإنساني ككل (التيوموي، 2013، الصفحات 88-89).

- مهنة التاريخ وتحصينه في وجه الهواة وعموم المثقفين الذين كانوا يستهلكونه ويكتبونه كما يكتبون المقالات الأدبية، خارج قواعد السند إلى المصادر والمراجع وتيسير عملية فهم الماضي بتقسيمه إلى حقب معلومة (حبيدة، 2012، صفحة 51).

- الميل الواضح للتاريخ السياسي والتركيز على الأحداث المرتبطة به المتمثلة في نشاط الحكومات وصراعاتها وحروبها ودبلوماسيتها.

- الإصرار على تحقيق الموضوعية المطلقة والوصول إلى الحقيقة التاريخية المجردة (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 220).

رابعاً: أبرز الانتقادات المنهجية الموجهة للمؤرخ ليبولد فون رانكة ومدرسته الوضعية.

تعرضت المدرسة التاريخية الوضعية بزيادة مؤسسها المؤرخ ليبولد فون رانكة للعديد من الانتقادات التي وجهت لهما خصوصاً من طرف رواد مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد (لوكونف، 2009، صفحة 35). وقد لخص الباحث محمد العابدي مجموع تلك الانتقادات فيما يلي:

- اهتمام مؤرخي المدرسة الوضعية بالمواضيع السياسية وما يحيط بها من تاريخ عسكري وديبلوماسي.
- الاهتمام بالأحداث المنفردة والمنعزلة والقصيرة المدى، أي الاهتمام بأحداث السطح وزمن المدد القصيرة.
- الاعتماد على التفسير السيكلوجي البسيط لسلوك الفرد والباطال.

- استعمال أسلوب الرواية الأدبية والسرد السطحي والبسيط.
- التركيز على الشخصيات والأبطال.
- الاستعمال الضيق لمفهوم الوثيقة وقصره على الوثيقة الرسمية المكتوبة (العيادي، 1998، صفحة 38)
- أما الأخطاء التي وقع فيها فون رانكة شخصيا، فقد حددها الكتاب الذين جاءوا من بعده في أربعة أمور:
- فشله في مناقشة المصادر الخاصة بالموضوع الذي يكتب عنه مناقشة دقيقة.
- اهتمامه الرئيسي بالأحداث السياسية والشخصيات الكبرى وإهماله الجوانب الهامة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية.
- تأييده لنظرية أن الله هو صانع التاريخ وأن القوة الإلهية هي التي توجهه.
- ولاؤه للوثر ولأسرة "الهو هنزارن" الحاكمة في بروسيا (بارنز، 1984، صفحة 57)
- ومن جهته يضيف المؤرخ محمد الهادي التيمومي إلى هذه الانتقادات نقاط أخرى دلت على قصور وضعف مدرسته تمثلت في:
- سقوط الوضعية في تناقض مع مبادئها، من جهة تشجع تطوير العلوم ومن جهة أخرى تنكر النظريات الفلسفية التي تتجاوز النظريات العلمية الطبيعية.
- اعتبارها للظاهرة الإنسانية مثل الظاهرة الطبيعية وما في الإنسان لا يخضع للأدوات الرياضية والقياس لا يدخل في باب العلم
- سقوطها في القومية الشوفونية رغم ادعاء مؤرخها الموضوعية التاريخية في كتاباته، فكان تحيزها سبب في تشجيع الاستعمار وقيام الحرب العالمية الأولى والثانية.
- منح مؤرخي الوضعية الأولية للوصف الموضوعي والمحايد على حساب التفسير والتأويل والمقارنة.
- اهتمامها بتاريخ الأفراد وإهمالها لباقي مكونات المجتمع من المهمشين وغيرهم ودورهم في التاريخ (التيمومي، 2013، الصفحات 90-91).
- كما حدث جدل كبير بين ممتني التاريخ والإبستمولوجيا حول مسألة مدى علمية التاريخ التي طرحها هذه المدرسة، حيث ذهب الكثير منهم إلى نفي صفة العلمية عنه باعتبار أن العلم يفيد المعرفة اليقينية الدقيقة بحقيقة الشيء، و من المستحيل نقل مناهج العلوم التجريبية إلى حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، كون أن العلوم الطبيعة وحدها قابلة للتفسير و التعليل، لأنها تقوم على التجربة والملاحظة والاستقراء والمقارنة، وذلك خلافا للعلوم الإنسانية ومن ضمنها التاريخ، التي لا تخضع إلا للفهم والتأمل، ويقصد هنا بالتفسير والنهج التحليلي الذي يقوم على إبراز العلاقات السببية بين الظواهر، في حين أن الفهم نهج تركيبي يرتكز على تأويل النوايا البشرية عبر استعمال أساليب التفكير الفلسفي، كون أن الحقيقة البشرية الماضية ليست معطيات واضحة يستطيع المؤرخ الكشف عنها و عرضها بطريقة كاملة، بل أن المؤرخ في الواقع يقوم بمسألة تلك الحقيقة و إعادة تنظيمها وترتيبها و بنائها من جديد في إطار تسلسل زمني، وربطها بعلاقات منطقية وسببية، فينتهي بذلك إلى تركيب الأحداث التاريخية (طحطح، 2012، صفحة 74).
- وقد عبر دروينز في نهاية إحدى محاضراته التي ألقاها سنة 1882 عن هذا الفرق بين التاريخ والعلوم الطبيعية بقوله: "نحن لا نستطيع بخلاف العلوم الطبيعية أن نستخدم التجريب، نحن فقط، وكل ما نستطيع فعله هو أن نبحت" (طحطح، 2012، صفحة 75).
- من جهته يرى المؤرخ حسين مؤنس أن النظرية الأساسية التي جاء بها ليبولد فون رانكة هي قوله بأننا ينبغي أن نصور الماضي كما كان بالضبط، وهي غاية عسيرة كل العسر، لم يوفق إليها هو نفسه في الكثير من كتبه، ثم إننا لا نعرف كيف كان الماضي بالفعل حتى نحكم إذا كان المؤرخ قد وفق إلى تصويره، تصويرا دقيقا أم لم يوفق، كما أن مذهبه هذا دفع بالمؤرخين إلى الانصراف عن التصورات المثالية أو التخيلية للماضي، والبحث عن الحقيقة كيفما كانت على قدر ما تساعفهم ملكاتهم (مؤنس، 1984، صفحة 79).

في نفس السياق علق الباحث خالد طحطح على هذا المبدأ قائلا: "أن القول بإمكانية القدرة على مطابقة الماضي الأصلي أمر خاطئ، فالمؤرخ يقوم بإنتاج وبناء الوقائع التاريخية كما يتصورها، أما الحقيقة التي حدثت في الزمن السابق فلن تتكرر أبداً، لأنه من المستحيل إعادة حقيقة الماضي في الحاضر، لأننا في الكتابة التاريخية نكون أمام الصورة وليس الواقع فأصحاب العلوم الحققة وحدهم قادرين على تكرار تجاربهم مرة أخرى (طحطح، 2012، صفحة 75).

كما كان رانكة كذلك مولعا بتنسيق المادة التي يحصل عليها والبحث عن التوازن في تصويره للحوادث أو المجتمعات، ولهذا فإنه لم يوفق إلى فهم الثورة الفرنسية مثلا لأنه لم يجد في حوادثها ذلك التوازن الذي كان يلتمسه دائما. وقد كان مغاليا ولا شك في تقدير مهمة المؤرخ عندما قال في مقدمته لكتابه تاريخ الأمم اللاتينية والجرمانية: "لقد وضعت على عاتق التاريخ مهمة الحكم على الماضي وإفهام الحقائق لأهل الحاضر بما يعود بالخير على أهل الأجيال القادمة وكتابي هذا لا يسمو إلى تحقيق هذه المطالب الرفيعة وكل ما يسعى إليه هو أن يعرض ما حدث فعلا بالضبط كما كان بالفعل" (مؤنس، 1984، صفحة 79).

لقد أدى التزام رانكة بالوثائق المتوفرة لديه التي يعود أغلبها إلى الفترة الحديثة إلى إهمال فترات تاريخية واسعة ومجالات حيوية كثيرة في حياة البشر، فوصلت المدرسة التاريخية الوضعية بذلك إلى طريق مسدود، إذ لم تستطع تقديم إجابات عن إشكاليات كان التاريخ مطالبا بعرضها والإجابة عنها من منطلق أن الشروط الموضوعية القاسية التي اتخذت بها هذه المدرسة فرضت وصاية على المؤرخ وجمدت وحصرت نشاطه في الوثيقة التي جعلت الاختيار غير ممكن لأن معرفة الماضي لا يمكن أن تصاغ إلا من خلال النصوص وهي عوارض انقضى زمانها يستند فيها المؤرخ إلى ذاكرة الغير ليتواصل معها (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 235).

في هذا الصدد علق البروفسور "أوكشوت" بأن التاريخ هو تجربة المؤرخ، لأنه ليس من صنع أحد سوى المؤرخ، وكتابة التاريخ هي الطريقة الوحيدة لصنعه، فالتاريخ لا وجود له إلا في ذهن المؤرخ، لأن الماضي زال و انقضى، ولأخباره الموجودة في الكتب هي من صنع المؤرخ فقط، ومن ثم لم تعد للوثيقة تلك المادة الجامدة و المقدسة التي يحاول المؤرخ الوصول بفضلها إلى ما تم بالفعل في الماضي، فمن المستحيل ومن الغير الممكن إدراك الماضي كما كان بالفعل بكل تفاصيله وحيثياته الدقيقة، وإنما كما نتوهم أنه كان (طحطح، 2012، صفحة 75).

لقد كان لهذا المبدأ أثر سيئ في أعمال الكثير من المؤرخين الذين تابعوا رانكة فجعلوا من أنفسهم قضاة للماضي وحكماء على أهله ومضوا يصدرون خلطا كثيرا من الأحكام المشوهة، لأن مهمة المؤرخ الأساسية ليست الحكم على الماضي وإنما فهمه، وعند الفهم الصحيح للماضي تنتهي مهمة المؤرخ كمؤرخ، فإذا تعدى مهمته ونصب نفسه قاضيا تعرض للخطأ (مؤنس، 1984، صفحة 79).

أما عبد الله العروي فقدم تساؤلات مهمة حول منهجية ومبادئ هذه المدرسة خصوصا تلك العبارة المشهورة الصادرة عن هذه المدرسة (لا تاريخ بدون وثائق) التي طرح من خلالها إشكالية و ماهية التاريخ الذي تتعذر كتابته بانعدام الوثائق المكتوبة مستنتجا من وراء ذلك قصور هذه المدرسة التي انحصرت مجالها في البحث في التاريخ مؤسسات الدولة و الهيئات الحرفية، الرهبانيات، الزوايا، دور التجار و غيرها التي تخلف عهودا ووثائق مكتوبة بأشكال متنوعة و على حوائل مختلفة والباحث الذي يجمع تلك العهود، قبل أن يرتبها ليستخرج منها معلومات يبدأ بوصف تلك الحوامل و عندما يكتب بسردية، بناء على العهود وحسب قواعد نقدية محررة، فإنه لا يكتب تاريخ حروب و ثورات و تجارة إلخ، بقدر ما يكتب سردية حول نسخ المعاهدات او قطع النقد أو شواهد القبور أي تاريخ العهود نفسها (العروي، 2005، صفحة 117).

كما اتهم رانكة من بعض معاصريه ومؤرخي الجيل التالي، بأنه جرد التاريخ من شاعريته وجعله سجلا جافا للحقائق المدعمة بهوامش ضخمة من الإشارات إلى الأصول والمراجع وأخذ عليه أيضا إيمانه القومي المتعصب بالدولة البروسية وأسلوبها المحافظ في الحكم، ومن هنا كان رانكة معاديا لكل حركات التحرر التي قامت في أوروبا في عصره. ومن الواضح أن محافظته حالت بينه وبين فهمها، مما جعله يتعرض لانتقادات لازعة وجهت له من جانب مؤرخين مثل دورنج During

ولورنتس Lorent ولاميرخت Lamprecht ويوهان جوستاف درويسن Johan Gustavy Droysen، الذي وصف موضوعية رانكة بأنها سلبية، ومن جهته وصفها تلميذه يعقوب بور كارت بالجمود من خلاله قضائه على الجانب الشعري للتاريخ (مؤنس، 1984، صفحة 81). ورغم جهود رواد المدرسة التاريخية الألمانية المبذولة في تلقين الباحثين قواعد النقد والتحقيق التي لا يمكن الاستغناء عنها، غير أنها لم تقدم أي إضافات على مستوى التنظير والتأويل فالأمر يختلف إذ تبدو الدراسات الألمانية الدقيقة والموثقة على حد تعبير العروي عبد الله خالية من الأفكار العامة (العروي، 2005، صفحة 186).

ومن جانب آخر تجاهلت المدرسة التاريخية الوضعية طبيعة التاريخ وتنكرت لروحه وبعده الحضاري، فلم ينظر المؤرخون الوضعيون إلى التاريخ إلا من خلال معرفة الحقائق والأحداث الخارجية التي تلمس فيه صورة المعرفة الذاتية التي يعود فيها الإنسان دوماً إلى نفسه فيحاول أن يجمع تجربته الماضية ويعطيها شكلاً واقعياً، وحتى إذا سلمنا بأن التركيز على الوثيقة و نقدها تعكس التزاماً صارماً بالمنهج العلمي، فإن ذلك لا يوصل إلى الحقيقة التاريخية كما حدثت في الماضي، فمهما تعمق المؤرخ في نقد الوثائق فإنه لن يصل إلى الحقيقة التاريخية المطلقة لاستحالة بعث الماضي حياً لمعانيته والحكم عليه. لأن الحدث لا يتكرر والزمان لا يتراجع وأن كل حدث هو شيء جديد والزمان سلسلة من الأحداث المستجدة (سعيدوني، ديسمبر 2018، صفحة 119).

كل هذه الانتقادات كانت نتيجة ذلك التداخل الذي أصبح بين التاريخ والعلوم الاجتماعية وهو تداخل أدى إلى تحول في تصور المؤرخ لعمله، خلال القرن العشرين إذ أصبح التصور الجديد يخالف التصور القديم الذي طرحته المدرسة الوضعية في جميع المستويات وهكذا تم:

- تحويل اهتمام المؤرخ من الخاص إلى العام ومن الفرد إلى المجتمع.
- تحويل الاهتمام من الأحداث إلى الثوابت.
- التخلي عن أسلوب الرواية وتبني أسلوب التحليل.
- تعويض لغة العموم وهي لغة مشتركة بين العلوم الاجتماعية.
- تبني المقولات النظرية التي فرضت نفسها في ميدان العلوم الاجتماعية مثل مقولة الطبقة والبنية والظرفية والنخبة... الخ.
- تبني المفاهيم الكمية والتقنيات السيكلوجية وأساليب التحليل الحسابي وطرق الإحصاء والعينات (العيادي، 1998، صفحة 39).

رغم هذه الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها المدرسة الوضعية التاريخية الألمانية ومؤرخها ليبولد فون رانكة، لا يمكن نفي مساهمته ودوره في تجديد منهجية الكتابة التاريخية، وفق أسس علمية بالغة الضبط والدقة (مؤنس، 1984، صفحة 82).

خاتمة:

وفي الأخير وبناء على ما سبق ذكره نستنتج ما يلي:

- ساهمت العوامل والظروف السائدة خلال القرن التاسع عشر بالقارة الأوروبية في تسهيل مهمة المؤرخ ليبولد فون رانكة لتأسيس المدرسة الوضعية التاريخية التي أضحت مدرسة نموذجية لدى الكثير من المؤرخين الذين تبنوا أفكارها وأرسوا معالمها في شتى بلدان العالم.
- لقد كان للجهود العلمية التي بذلها المؤرخ الألماني ليبولد فون رانكة في حقل الدراسات التاريخية أهمية بالغة على مستوى تجديد منهجيتها وفق أسس وضوابط علمية وموضوعية.
- تميزت منهجية البحث التاريخي عند المؤرخ ليبولد فون رانكة خلال القرن التاسع عشر بالكثير من الخصائص تم تحديدها وفق قواعد وضوابط منهجية صارمة جعلت من الممارسة التاريخية أكثر احترافية ومهنية لها طرقها وأساليبها الخاصة.

- كانت للأسس التي جاء بها المؤرخ ليبولد فون رانكة ضمن مدرسته الوضعية أهمية كبيرة على مستوى المنهج التاريخي وتجديد الدراسات التاريخية التي أصبحت أكثر موضوعية مقارنة بما كانت عليه في القرون السابقة.
- قدمت المدرسة الوضعية الألمانية إسهامات كبيرة في ميدان الكتابة التاريخية من خلال وضعها لمبادئ علمية جديدة جعلت الكثير من المؤرخين يأخذون من منهجها ركيزة في أبحاثهم ودراساتهم التاريخية.
- اعتمد المؤرخ ليبولد فون رانكة في منهجيته التاريخية على الوثائق الملموسة كمعطى رئيسي لبناء أحكامه باعتبارها مركزية في عمل المؤرخ فوضع لها مجموعة من الأسس والشروط العلمية التي تساعده في الوصول إلى وقائع الماضي وبلوغ حقائقه كما حدثت بالفعل.
- قدم المؤرخ ليبولد فون رانكة خدمات كبيرة ساهمت في تجديد منهج البحث التاريخي، وذلك بإصراره على إلزام جمهور المؤرخين على عدم الوقوف عند حد استخدام المصادر المعاصرة للفترة التاريخية المبحوث فيها مشروطا عليهم الإحاطة التامة بمؤلفي هذه المصادر لتقصي موضوعية كتاباتهم ومعرفة مختلف ظروفهم أثناء سردهم للأحداث.
- وقف المؤرخ ليبولد فون رانكة ضد كل التوجهات المنهجية التي جاء بها العديد من مؤرخي ورواد المدارس التاريخية الأوروبية السابقة لعصره وحاول تبديد كل أفكارهم الفلسفية المطبقة في مجال البحث التاريخي.
- تعرض المؤرخ ليبولد فون رانكة ومدرسته الوضعية التاريخية للكثير من الانتقادات المنهجية نتيجة القصور في تطبيق المبادئ والأسس التي دع إليها فكانت بمثابة الممهد والمنطلق الذي أدى إلى بروز مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد التي أعطت دفعا جديدا للكتابة التاريخية ومنهجيتها مطلع القرن العشرين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. اسد رستم. (2015). مصطلح التاريخ. مصر: دار الكتب المصرية.
2. الهادي التيمومي. (2013). المدارس التاريخية الحديثة. لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر.
3. جان لوكوف. (2009). التاريخ الجديد. (تر: محمد الطاهر منصوري) بيروت: المنظمة العربية لترجمة.
4. جون توش. (1994). المنهج في دراسة التاريخ. (تر: ميلاد المقرحي) ليبيا: منشورات جامعة قار يونسط 1.
5. حسين مؤنس. (1984). التاريخ والمؤرخون. القاهرة: دار المعارف.
6. خالد طحطح. (2012). الكتابة التاريخية. المغرب: دار توبقال للنشر.
7. زكريا البدرأوي. (ديسمبر 2020). قراءة في تطور مفهوم الوثيقة التاريخية من ما قبل الوضعانية إلى التاريخ الجديد. دورية كان التاريخية (ع 50).
8. طاهر بن علي. (ديسمبر 2020). الفكر التاريخي في القرن التاسع عشر وبواعت ظهور مدرسة الحوليات. مجلة روافد للبحوث والدراسات (عدد 9).
9. عادل الطاهري. (يناير 2021). الكتابة التاريخية، المنعطفات، الإبتسمولوجية. مجلة اسطور (ع 13).
10. عبد الرحمان ابن خلدون. (2020). المقدمة. (تحقيق: درويش الجودي) لبنان: المكتبة المصرية.
11. عبد الرحمان بدوي. (1981). النقد التاريخي. الكويت: وكالة المطبوعات.
12. عبد الرحيم الحسناوي. (2016). الوثيقة التاريخية اضاءة ابتسمولوجية. مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية (عدد 13).
13. عبد الله العروي. (2005). مفهوم التاريخ. المغرب: المركز الثقافي العربي.
14. محمد العيادي. (1998). المدارس التاريخية الحديثة ومسألة الحدود بين العلوم الاجتماعية. مجلة أمل (عدد 15).
15. محمد بن موسى، و محمد شبوب. (جانفي 2021). منهجية كتابة التاريخ عند اوغست كونت. مجلة دراسات انسانية واجتماعية، م 10 (ع 1).
16. محمد حبيدة. (2012). المدارس التاريخية من المنهج الى التناهي. المغرب: دار الأمان.
17. ناصر الدين سعيدوني. (ديسمبر 2018). الكتابة التاريخية الأوروبية للحديثة في القرن التاسع عشر،،،. مجلة علم الافكار (ع 176).
18. هاري المر بارنز. (1984). تاريخ الكتابة التاريخية، ج 2. (ترجمة: محمد عبد الرحمان برج، مراجعة: سعيد عبد الفتاح عاشور) مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
19. هاشم يحي الملاح. (2007). ، المفصل في فلسفة التاريخ. لبنان: دار الكتب العلمية.
20. وجيه كوثراني. (2012). تأريخ التاريخ. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
21. يمينه جداوي. (أكتوبر 2020). المدرسة الوضعية التطور والخصائص. مجلة رؤى التاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطة، مج 1 (عدد 2).